

تاريخ القبول: 2018/12/13

تاريخ الإرسال: 2018/09/27

التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق إنساني ورهان تنموي

**Economic empowerment of Algerian women:
Human right and development bet.**

Chahinez Kechroud

ط. ب. شهيناز كشرود

chahi.melak@gmail.com

مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة 1

Laboratory of Human Security

University of Batna 01

Amor Merzougui

د. عمر مرزوقي

merzougui.omar@gmail.com

جامعة باتنة 1

Laboratory of Human Security

University of Batna 01

الملخص

تهدف هذه المقالة العلمية إلى دراسة واقع تمكين ومساهمة المرأة في مجال التنمية الشاملة والاقتصادية بالخصوص، من منطلق حق المرأة في ولوج عالم السياسة والاقتصاد، نتيجة تزايد المناداة بالمساواة بين النوع الاجتماعي، ولعل الجزائر من بين الدول العربية السبّاقة في هذا المجال تثنينا وتمكيننا لدور المرأة الجزائرية فتحت المجال أمامها للمشاركة في الحياة السياسية خاصة في المجالس النيابية من خلال تخصيص حصة لهن، ولعل التحسن الذي طرأ على المشاركة السياسية للمرأة صاحبه مطالب جادة بتمكين المرأة اقتصاديا وتفعيل مساهمتها في عملية التنمية لتصبح بذلك منتجة وعاملة وفاعلة، لكن هناك مخاوف مستمرة بشأن التأثير السلبي للبيئة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية في الجزائر، ليس ذلك فحسب بل إن الكثير من جهود المرأة لا تحتسب في الإحصاءات الرسمية التي تعترف غالبا بأنواع محددة من النشاطات الاقتصادية ذات المردود.

الكلمات المفتاحية: التمكين، التمكين الاقتصادي، تمكين المرأة، التنمية، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

This article aims to study the reality of empowerment and participation of women in the overall economic development in particular, the right of women to enter the realm of politics and economics, the result of increasing gender equality advocacy, perhaps Algeria among Arabic States lead in this area Valuing and empowering role Algerian women opened for them to participate in political life, particularly in parliaments through their quota, perhaps the improvement in the political participation of the woman with the demands of serious economic empowerment and activation of their contribution in the development process to become so Productive and workers and actors, but there are concerns continuing regarding the negative influence of social economic and cultural environment in Algeria, not only that but a lot of women don't count in official statistics often recognize specific types of economic activities meaningful.

Key words: Empowerment, Economic Empowerment, Empowerment of women, Development, economic development.

مقدمة:

تتناول هذه المقالة موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق إنساني ورهان تنموي، من خلال تتبع ما حققته الجزائر من انجازات في سبيل النهوض بالمرأة وتمكينها في شتى المجالات خاصة الاقتصادية منها، حيث أشارت الدراسات أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 26 دوليا من حيث التمكين السياسي للمرأة هذا الانجاز أكيد يحتاج إلى إشادة وتثمين، لكن في المقابل ما زال هناك ما يجب أن تحققه خاصة في المجال الاقتصادي لبلوغ الصورة الفضلى.

فالتمكن الاقتصادي للمرأة يعد من الاستراتيجيات الهامة لتنمية المجتمع وزيادة فعاليته كما ونوعا، هذا ما أكدت عليه توصيات المؤتمرات التي عقدتها هيئة الأمم

خلال العقود الماضية، كضرورة مشاركة المرأة بالتنمية عن طريق المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار باعتبار أن القيادة ومواقع اتخاذ القرار هي قوة مؤثرة وموجهة وكذا مخططة في عمليات التنمية الشاملة، لهذا طالبت العديد من الهيئات والمنظمات سواء كانت منظمات دولية أو حكومية بالمساواة والعدالة في التنمية تمكينا ومشاركة.

في الجزائر على وجه الخصوص ترتبط مسألة النوع الاجتماعي بالعديد من الاعتبارات الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية خصوصا، تلك الاعتبارات منها ما يعرقل تمكين المرأة اقتصاديا وبالتالي تعطيل مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والشاملة عموما.

لذا جاءت هذه المقالة العلمية للإجابة على الإشكالية التالية: ما هي أهم آليات وميكانزمات تمكين المرأة الجزائرية اقتصاديا تعزيزا لدورها التنموي؟ وذلك من خلال المحاور التالية :

أولاً: المرأة والتنمية بين الحق والتمكين: مدخل نظري مفاهيمي.

ثانياً: العوامل المؤثرة في حجم مشاركة المرأة الجزائرية في التنمية.

ثالثاً: آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية.

رابعاً: تمكين المرأة الجزائرية آلية لتحقيق التنمية المستدامة: حقائق وتوصيات.

أولاً: المرأة والتنمية بين الحق والتمكين: مدخل نظري مفاهيمي.

يتعين علينا بداية الإحاطة بمتغيرات هذه الدراسة والمتمثلة في التنمية الاقتصادية،

التمكين الاقتصادي للمرأة.

1: مفهوم التنمية الاقتصادية.

لا بد في البداية من الإشارة لمختلف التعاريف المقدمة لمصطلح التنمية:

1.1- مفهوم التنمية:

أ . لغة : التنمية لغة مشتقة من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر (1).

ب . اصطلاحا : تعد عملية وضع تعريف معين لعلم من العلوم الاجتماعية مسألة صعبة بما تمتاز به طبيعة تلك العلوم من تطور دائم وتغير مستمر، بالإضافة إلى اختلاف وجهات النظر والمعايير التي يتبناها كل باحث أثناء تقديمه تعريف لظاهرة ما ، لهذا فقد تم تقديم عدة تعريف كما يلي:

- التنمية هي: " التخطيط الاجتماعي المقصود والذي يراد إدخال أفكار جديدة على النسق الاجتماعي القائم لإحداث تغييرات أساسية في تركيبه بهدف تحسين الحياة وتطويرها في المجتمع للوصول به إلى خيره ورفاهيته⁽²⁾.

- تعرف التنمية أيضا بأنها : عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لا بد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الخدمات والإنتاج.

وعليه فالتنمية يقصد بها إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقى إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخلية أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة لتحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات و إحداث تغير ايجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل .

- كما تعرف أيضا بأنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفرادهم في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى⁽³⁾.

وعليه فإن المقصود بالتنمية هو النهوض بأوضاع بلد ما في جميع المجالات من الحالة السلبية إلى الحالة الايجابية بغية تحقيق النمو والرفاه لإفراد المجتمع والحفاظ على مكاسبه وموارده ، وهناك نظريتين لمفهوم التنمية:

- **النظرة الأولى** تعتمد التنمية كعملية، على اعتبار أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها

وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة التي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة ، وهي تسيير في اتجاه واحد .

- أما النظرة الثانية فتتظر إلى التنمية بوصفها أداة وهذا يرجع إلى اعتبار التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع.

وعليه فلتنمية جملة من الخصائص تمتاز بها نذكر منها:

- التنمية هي عملية وليست حالة وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيراً عن احتياجات المجتمع وتزايدها .

- التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.

- التنمية عملية واعية و ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف .

- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية .

- تحقيق تزايد منظم أي عبر فترات زمنية طويلة .

- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

- تزايد قدرات المجتمع السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعداً وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.

- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.

2.1- أهداف التنمية:

يتلخص الهدف العام للتنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات ولأساليب المتاحة وينبثق من الهدف العام مجموعة من الأهداف الثانوية نذكر منها (4):

- إشباع الحاجات الأساسية : ويقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية يعني بكل ما يلزم الفرد من مأكّل ومسكن وعمل يضمن له قوت يومه حتى يتمكن من التأقلم مع كل المتغيرات البيئية .

- زيادة الدخل القومي ويعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية: ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع وخدمات، وهذا بهدف القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة .

- رفع مستوى المعيشة ويخص هذا الهدف الدول المتخلفة اقتصاديا بالدرجة الأولى، فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة، وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخل بمراعاة التوزيع العادل.

- تقليل التفاوت في الدخل والثروات: يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك وجود طبقتين في المجتمع طبقة غنية وطبقة فقيرة وبالتالي وجود ضعف في الجهاز الإنتاجي، وتعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت.

- تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي : وهذا عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية حتى تحقق البلاد دوما انتعاش اقتصادي وتنمية دائمة .

4.1 أنواع التنمية:

إن التنمية كظاهرة قديمة لكن كمفهوم حديثة النشأة بدأ الاهتمام بها من قبل الباحثين وصناع القرار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومنه يمكن تقسيم مفهوم التنمية إلى مفهوم حديث وآخر تقليدي ، المفهوم التقليدي ظهر مع ظهور مفهوم آخر وهو مصطلح العالم الثالث؛ وهي الدول المتخلفة من إفريقيا وآسيا حيث ظهرت مشكلة التخلف وتدني مستويات المعيشة، بينما الدول الأوروبية الصناعية كانت تعيش الرخاء والتقدم به قفزت إلى مستويات هائلة من التطور وأصبح مستوى الدخل الفردي يؤثر على مستوى التنمية، ومدلول نمو دخل الفرد يعد مؤشرا لمدى التطور في طريق التنمية، وبالتالي ساد الاعتقاد بأن الاقتصاد يساوي التنمية وأنه يزيل تلقائيا الفقر والفروقات بين الأفراد والجماعات، وعليه واجه المفهوم التقليدي للتنمية انتقادات مما

أدى إلى ظهور مفهوم حديث نتيجة العديد من الأسئلة التي أثرت حول التنمية ك : تنمية ماذا ؟ ولمن ؟ ليم توسيع مفهوم التنمية ليشمل أهداف أخرى بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية وحظي الجانب الاجتماعي والسياسي و الثقافي بقدر كبير من الاهتمام⁽⁵⁾ ، ولهذا نجد للتنمية أوجه متعددة ويمكن تقسيمها إلى (6):

- التنمية الاجتماعية: ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 ، وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتنمية الاجتماعية تعبر عن عملية تغيير تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم ، فالتنمية الاجتماعية هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع في الجوانب الزراعية ، الاقتصادية والصناعية والتجارية وهي عملية تنظيمية بين أفراد المجتمع من جهة والهيئات الرسمية من جهة أخرى .

- التنمية الإدارية : تعبر هذه الأخيرة عن الأساليب الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري وما يحقق الإنماء الفعال، فهي تعنى بتطوير الجانب الإداري حيث تعبر التنمية الإدارية عن عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية (الجوانب الهيكلية أو التنظيمية ، الجوانب الإنسانية من تدريب واختيار وحوافز وغيرها ، والجوانب التشريعية والقانونية بما فيها من نظم وتعليمات وغيرها).

- التنمية السياسية : وهي من المفاهيم الحديثة تتناول موضوع التنشئة السياسية وغيرها ، فقد يتداخل مفهوم التنمية السياسية مع مفاهيم أخرى كالتحديث السياسي والتغيير السياسي؛ فالأول يعني عملية تجديد تمكن النظم السياسية من مساندة التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع، من خلال تبنيها لثقافة سياسية ذات طابع عقلاني ونابعة من بيئة غير محلية أي خارجية كالدول الغربية ، أما الثاني وهو التغيير السياسي يعني الانتقال البطيء من التوازن الموجود وهذا التحول يحدث في كل أجهزة الدولة السياسية والذي يصاحبه تغيرات اجتماعية مماثلة في مؤسسات المجتمع

والثقافة السائدة ، أما التنمية السياسية فهي عملية مقصودة وتعد خروج عن التوازن الموجود في كل المجالات وتتطلب من فكر جديد يتميز بالرشادة في التخطيط للوصول إلى أفضل مستوى على المدى البعيد، فهي تحمل مدلول قانوني (يهتم بالبناء الدستوري للدولة أي بعد ديمقراطي) ، ومدلول اقتصادي (تحقيق نمو اقتصادي وتوزيع عادل للثروة) ، وكذا مدلول إداري (ضرورة وجود إدارة عقلانية ذات فعالية وكفاءة) وكذا مدلول سياسي (المشاركة في الحياة السياسية) وأخيرا مدلول ثقافي (يتعلق بالتحديث وذلك نتيجة لثقافة سياسية معينة) .

- التنمية المستدامة وهي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة⁽⁷⁾.

2. مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة .

أ. تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة :

التمكين الاقتصادي مفهوم حديث ظهر في التسعينيات من القرن العشرين وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات، ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، المعرفية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار وذلك من خلال:⁽⁸⁾

- تمكين النساء من التحكم أي توفير الخيارات والبدائل .
- توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي .
- الوصول إلى زيادة حقيقية في دخول النساء .
- تمكين النساء من أن يشكلن قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن .

كما ارتبط مصطلح تمكين المرأة بالتنمية ومر بثلاث مقاربات، الأولى تتعلق بإدماج المرأة في التنمية سنة 1973 ، والتي دعت لدعم إدماج المرأة للعمل في عدة قطاعات وتقلدها للمناصب ذات القرارات المؤثرة على تحسين شروط عمل المرأة، كما حاول هذا التيار إحداث تغييرات قانونية وإدارية لضمان الإدماج الأحسن للمرأة في

النظام الاقتصادي، ونظرا لعدم وجود قاعدة للمساواة في المقاربة الأولى جاءت المقاربة الثانية المرأة والتنمية حيث تم التركيز في هذه المرحلة على التفكير في كيفية تطوير تكنولوجيا تساهم في التخفيف من أعباء الأسرة حتى يتوفر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي، من سلبيات هذا المدخل ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في آن واحد، وعدم قدرتها في الوقت نفسه على الانتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة والتي تميز بين الرجل والمرأة، جاءت خلفها مقاربة النوع والتنمية والتي تؤكد على مفهوم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية للمرأة من خلال عملها داخل المنزل.

ومن خلال ما سبق نجد أن هذه المقاربة تسعى لتحقيق تمكين المرأة الذي حسبها يتجاوز المستوى المالي للتمكين بل يصل إلى غاية تحقيق التمكين السياسي إذ تعتبر المرأة عاملا للتغيير وليس فقط كمستفيد من التنمية.

وعليه نصل إلى تعريف تمكين المرأة على بأنه: عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها ، وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة وقدرتها على اتخاذ القرار أما على المستوى الجماعي فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن أما من الناحية التمكين الاقتصادي للمرأة فهو انتشالها من العمل المتدني الأجر ومنحها فرص عمل أحسن⁽⁹⁾.

ب. أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة :

تبرز أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال⁽¹⁰⁾:

- الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية لا بد أن يأخذ في الاعتبار تحقيق الاستفادة من القدرات لكل من المرأة و الرجل في عملية التنمية بصورة متكافئة .

- جاء تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في الترتيب الثالث بين الأهداف الثمانية للأهداف الإنمائية للألفية .

- يعمل تمكين المرأة على إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء وتغيير المفاهيم والقيم بحيث تتم مشاركة النساء الكاملة في البناء الرئيسي للتنمية وتحقيق المساواة وإزالة جميع أشكال التمييز .
ج. مظاهر التمكين الاقتصادي للمرأة :

إن توجه تمكين المرأة ليس عملية مباشرة وتلقائية وإنما هو عملية ذات جوانب متعددة يتطلب التغيير فيها أمدا طويلا فإن المرأة بحاجة إلى خدمات إدارية ومهنية فضلا عن الخدمات التنموية الأخرى لتعزيز تمكينها في جميع جوانب الحياة، ولكننا سنركز على ثلاثة آليات رئيسية تساهم في إحداث عملية التمكين الاقتصادي للمرأة وهي (11):

- زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة: يقصد بذلك توزيع ميادين عمل النساء بمعنى جعل الأسواق مكانا لنجاح المرأة على مستوى السياسات وتمكين المرأة من المنافسة بقوة في الأسواق على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات.

- رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية: إذ أن فعالية مشاركتها تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها ويعزز احتمال تحقيق هذه النتيجة عند حضور عدد كبير من النساء ، فضلا عن ذلك فإن امتلاك المرأة القدرة على اتخاذ القرار يؤثر في قدرتها على بناء رأس مالها البشري والاستفادة من الفرص الاقتصادية .

- توفير ظروف عمل لائقة كتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، خدمات الرعاية الاجتماعية... الخ .

ثانيا: العوامل المؤثرة في حجم مشاركة المرأة الجزائرية في التنمية .

يشير الوضع الحالي في الدول المتوسطة على غرار الجزائر إلى أن معدل تراجع التمييز بين الرجل والمرأة في المجال الاقتصادي يعتبر بطيئا جدا ، فمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي يتأثر بشكل أساسي بعاملين : معدل الخصوبة والتعليم ، على المستوى الأول تمر الدول المتوسطة بمرحلة سكانية انتقالية بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدول قد قامت بوضع العديد من الأنظمة للمرأة العاملة

مثل إعانات الأمومة ، حتى لا تمثل الأمومة أي عقبة أساسية أمام عمل المرأة وفي مجال التعليم فإن النجاحات التي سجلت كانت مميزة من ناحية الكم (12)، لكن ورغم كل تلك الجهود لا تزال المرأة تواجه العديد من التحديات في مجتمعنا الجزائري التي تقف حاجزا بينها وبين المشاركة الفعالة في عمليات التنمية والتمكين الاقتصادي رغم كل طاقاتها وإمكانياتها ،ومن بين تلك التحديات نذكر: (13)

1.العوامل الاجتماعية:

1.1 لا يزال الجدل قائما حول حقوق المرأة في العمل بالرغم من توافر قاعدة عريضة من النصوص الفقهية والتشريعية الوضعية والدستورية المؤيدة لعمل المرأة غير أن المجتمع لا يزال ينظر للمرأة باعتبارها تنتزع فرص العمل من الرجل ، مما ينعكس على تفعيل القوانين الوظيفية وتنفيذها على أرض الواقع في صور متعددة منها ما تثبته الدراسات من تدني راتب المرأة عن الرجل لنفس نوع الوظيفة والكفاءة والوقت وانحسار وظائف الكثير من النساء في طبيعة أعمال من وجهة نظر المجتمع تتناسب وطبيعتها (ممرضة ، مدرسة ابتدائي ، طبيبة نساء ، ...الخ).

1.2. تتصف غالبية المجتمعات العربية بما فيها الجزائر بأنها مجتمعات ذكورية تهيمن فيها صورة الرجل ككاسب للرزق والمرأة كربة منزل واجباتها الاعتناء بشؤون الأسرة اليومية ورعاية الأطفال ، مع الاعتقاد بأن تعليم المرأة وعملها سيؤديان إلى تحملها أعباء ومسؤوليات تفوق قدراتها وإمكانياتها، وهي ليست بالأساس من واجباتها مما يتطلب منها طاقات إضافية لتستطيع إنجاز كل ما يجب في الزمن المحدد وفي أكمل وجه أو ستضطر للتخلي عن الكفاءة في الأداء وربما الاختيار بين أحد الدورين داخل أو خارج المنزل وهذه الأفكار هي فعلا ما يحد من مشاركة المرأة في التنمية المنشودة .

1.3. خضوع المرأة لسلطة الأب والأخ ثم الزوج في القرارات التي تخص التعليم أو اختيار نوعه ومدته كما أنها ليست صاحبة القرار في اختيار المهنة.

1.4. ضعف تقدير الذات عند المرأة بتأثير أنماط التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافي ، حيث لم تطرح قضيتها الأساسية ضمن رؤيتها لنفسها على أساس أنها

مورد إنساني تتوزع طاقاته وقدراته في مختلف المجالات والفروع، بل استغرقت في نضالها وانساقته وراء جزئيات متفرقة تحررها من اضطهاد الرجل أو المساواة معه في جميع الميادين أو تعديل بعض التشريعات والنصوص أو الخروج للعمل بصرف النظر عن نوعه ومردوده .

2. العوامل الثقافية:

1.2. ولعل أصعب ما يواجه قضية المرأة في مجتمعنا استمرار التعامل مع هذه القضية باعتبارها حركة إنسانية تدعو إلى التحرر ومزيد من الحريات أكثر من كونها قضية لها منهجية لتحقيق فكرة إدماج المرأة في التنمية الشاملة، وهو المدخل أو الفكر الذي يقود ويؤجج الجدل حول الدين وعلاقات وأدوار الرجل والمرأة في الحياة العامة وداخل الأسرة، بدلا من توجيه الجهد إلى إيجاد الآليات المؤسسية لتفعيل المساواة الحقيقية بالقطاع الاقتصادي وعلى أرض الواقع لصالح النمو والتنمية .

2.2. الاعتقاد بأن التعليم ثم العمل يفقد المرأة فرصة الزواج المبكر، فرغم التأكيد على ضرورة التعليم فإن هناك بعض العادات والتقاليد التي ما تزال تسيطر على الأفراد والتي يمكن أن تشكل عائقا أمام تنمية المجتمع وهي الزواج المبكر، ذلك لأن طبيعة التنشئة الاجتماعية غرست في أذهان الأولياء أن المكان المناسب للفتاة هو بيت الزوجية وبالتالي لا داعي إلى ذهابها إلى المدرسة أو الاستمرار في التعليم.

3.2. تساهم الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع في زيادة الضغط على المرأة فهذه الثقافة تميز بينها وبين الرجل في التعامل وتضعها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل، فعلى الرغم من أن موقع المرأة الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والقانوني في المجتمع تعرض لتغييرات إيجابية مهمة مازالت هذه الثقافة تؤدي دورا سلبيا إزاء المرأة، وهذا يشكل سببا من أسباب تدني مشاركتها في الحياة العامة الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية والثقافية، ويخفض من نسبة تمثيلها في مواقع المسؤولية والقرار (14).

3. العوامل الاقتصادية:

1.3. صعوبات إدماج المرأة في عملية الإنتاج : مع أن النساء يشكلن نصف اليد العاملة المنتجة إلا أن مشاركتهن في الفعاليات الاقتصادية في الجزائر قليلة جدا، وتعود مشاركتهن في العمل إلى جملة من العوامل والأسباب التي ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية السائدة في تلك المجتمعات والتي تحدد مواقف هذه المجتمعات من عمل المرأة ، ولا شك أن تدني الوضع الاقتصادي للمرأة يعيق عملية تفعيل دورها في الإسهام بإقامة مشاريع إنتاجية خاصة بها، وعليه فإن إدماج المرأة في سوق العمل يتطلب دراسة واقع عمل المرأة والتعرف على المشكلات التي تعيق التحاقها بسوق العمل وخصوصا المشكلات المهنية التي تتعلق بتهيئة المرأة و إعدادها مهنيا كافيًا يتناسب واحتياجات سوق العمل ومتطلباته، والعمل على تذليل الصعوبات التي تحول دون ذلك.

2.3. تدني مشاركة المرأة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار : إن الأهمية الكبرى للموارد البشرية إلى جانب المخاطر الناجمة عن عدم الاستثمار الجيد لها (ذكورا و إناثا) هي التي تدعونا للبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى تدني مستوى مشاركة المرأة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار ،إن استبعاد المرأة عن المشاركة في اتخاذ القرار وتهميش دورها يبدأ من الأسرة خصوصا إذا كانت تعتنق القيم والعادات والتقاليد المناصرة لسلطة الرجل ، إذ تحرم الفتاة من التعبير عن رأيها وتفرض عليها أمورا كثيرة⁽¹⁵⁾ ، ولا تزال المرأة غائبة إلى حد كبير من مناصب صنع القرار لاسيما في القطاعات الاقتصادية والمالية، مما يؤثر على تخصيص الموارد بيد أنه يمكن للمرأة في المناصب القيادية أن تكون قدوة لتمكين الشابات من أجل البحث عن فرص في جميع قطاعات سوق العمل ومستوياتها⁽¹⁶⁾.

3.3. ضعف المهارات: من المعتقد أن من جملة التحديات التي تواجهها المرأة الجزائرية ترتبط بشكل أو بآخر بمستوى تعليمها وما تحصل عليه من فرص تدريبية تؤهلها لدخول سوق العمل، وتزويدها بالمهارات الجديدة التي يتطلبها سوق اقتصاد المعرفة، فإن غياب المهارات اللازمة هي من العوائق الأخرى التي تواجه المرأة في

عملية التمكين الاقتصادي، ويزداد الأمر تعقيدا على المرأة في ظل نقص خبراتها التقنية، فقدراتها ضعيفة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات الجديدة المرتبطة بأداء العمل، فالأمية الآن ليست مجرد فقدان القدرة على القراءة والكتابة ولكن الأهم الأمية التقنية بما تحمله من غياب لفاعلية المرأة العربية في التعامل مع عناصر القوة ومحدداتها في مجتمع المعرفة .

4.3. نقص في ملكية الموارد الاقتصادية والتحكم بها : وتعرف سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية بأنها مدى إمكانية/نفاذية المرأة في/إلى الوصول إلى الثروات الاقتصادية المادية (أجور ، قروض ، رؤوس أموال ،...الخ) والثروات العينية (أراضي، عقارات،...الخ) ومدى قدرتها على التحكم بتلك الثروات لأطول فترة زمنية ممكنة، وبهذا المعنى ترتبط السيطرة على الموارد الاقتصادية ببنية وهيكل الاقتصاد الكلي ، وبالدور الوظيفي للمرأة فيه ، كما ترتبط أيضا بالبنية القانونية التشريعية النازمة لشروط وظروف العمل والتملك ، فيما يتعلق بالأنظمة الاقتصادية للدولة الجزائرية، فقد أفرزت شروط سيطرة ضعيفة على الموارد الاقتصادية بالنسبة للمرأة، ولم يحقق للمرأة عدالة في تلك السيطرة .

5.3. ضعف البنية التحتية والخدمات .

6.3. محدودية الأسواق : تشير الدراسات أن المرأة صاحبة المشاريع الصغيرة عادة ما تشتكي من ضعف الطلب على منتجاتها ، وهناك عوامل عديدة تحد من قدرة المرأة على الوصول إلى الأسواق، فالمرأة التي تتوفر لها حرية التنقل لا تمتلك المعلومات الخاصة بالسوق وبالتالي تعتمد على الوسطاء اللذين يشترون منتجاتها بأسعار أقل من سعر السوق⁽¹⁷⁾.

4. العامل السياسي:

وهو يشمل طائفة واسعة من التحديات المترابطة مع بعضها البعض مثل عملية صياغة سياسات واستراتيجيات تمكين المرأة وإدماج تلك السياسات في كافة استراتيجيات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والأطر المؤسسية المنفذة

لها والتكامل مع مؤسسات التمثيل الديمقراطي في كل بلد، ويشمل أيضا على مقارنة شاملة لقضايا المرأة القائمة على الحقوق والحماية الاجتماعية(18) .

5. العامل المفهومي :

ونقصد به السعي للتوصل إلى إجماع وفهم مشترك بين كافة الأطراف ذات العلاقة بموضوع النهوض بالمرأة في المجتمع الجزائري، حول مفاهيم الفجوة في النوع الاجتماعي ومحتوى التمكين وأساليبه ومؤشراته ويتطلب ذلك تحقيق انسجام وتكامل بين مختلف المصطلحات المستخدمة في هذا المجال على الصعيد القطري والإقليمي بصورة تكفل توفر معايير واضحة لقياس الإشكالية، يعني أيضا أن يتم التوعية بأهمية التصدي للفجوة في النوع الاجتماعي بوصفها مطلبا أساسيا من حقوق الإنسان وركيزة أساسية للمسيرة التنموية في كل بلد .

6. العامل المعلوماتي :

ونقصد به جمع وتحديث ونشر المعلومات و الإحصاءات المتعلقة بفجوة النوع الاجتماعي في كل بلد بصورة منتظمة في إطار من الرقابة الاجتماعية التي تضمن الشفافية والنزاهة في توفير هذه المعلومات ومن أجل تعميق الفائدة من البيانات والإحصاءات فإن الاتفاق على مؤشرات رصد لفجوة ونتائج التمكين يجب أن يكون محصلة حوار اجتماعي تدعمه كفاءات علمية متخصصة، وأن يتسع نطاق تغطية تلك المؤشرات ليشمل مؤشرات أداء ونتائج البرامج والسياسات الموجهة للنهوض بأوضاع المرأة(19).

ثالثا:آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية .

الجزائر بدورها أدركت أهمية إدماج وتمكين المرأة في مجال التنمية وتذليل مختلف العقبات التي تقف أمام رقيها ، حيث حاولت وضع إطار تشريعي منظم يساهم في تحسين مكانة المرأة وإدماجها اقتصاديا بدون حواجز، وستتناول في هذا العنصر أهم آليات التشريعية والانجازات المؤسساتية التي تم إرسائها لتحقيق تمكين المرأة وتفعيل دورها في التنمية(20):

1. الآليات التشريعية المستحدثة لتمكين المرأة في الجزائر : أولت الجزائر منذ استقلالها اهتماما كبيرا بقضايا المرأة إيماناً منها بأنها المحرك الدافع لعجلة المجتمع نحو الرقي، لأن الثقل الذي تحمله كمواطنة وزوجة وأم وعاملة يجعلها عنصراً محورياً في تماسك المجتمع ووحدته ، لذلك قامت بوضع مجموعة من الاستراتيجيات لتحسين وترقية دور المرأة وتمكينها على جميع الأصعدة بدءاً من الإصلاحات التشريعية التي قامت بها نتيجة الاتفاقيات الدولية الموقعة، وصولاً لأهم الآليات المؤسسية المرصدة لتسهيل الاهتمام بدور المرأة وأهم ما توصلت إليه الجزائر .

الجزائر واتفاقيات حماية المرأة : في إطار حماية المرأة وتحسين وضعها على جميع الأصعدة قامت الجزائر بالتوقيع على عدة اتفاقيات دولية من بينها نذكر :

- صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية سنة 1989 .

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979 تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الإعلان العالمي للحقوق الإنسانية للمرأة وهي تمثل الاتفاق الدولي الأكثر شمولاً في المجال .

- الإعلان الرسمي لرؤساء الدول الإفريقية حول المساواة بين الرجل والمرأة، حيث يطرق هذا الإعلان الذي تمت المصادقة عليه خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في يوليو 2004 في أنيوليا إلى مبدأ التكافؤ في اتخاذ القرار كما نقحت الجزائر دستورها سنة 2009 مع إدخال المادة 31 مكرر حول تكريس مبدأ المشاركة السياسية للمرأة .

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاث، خاصة ذلك المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال .

2. الإصلاحات التشريعية التي تبنتها الجزائر لترقية دور المرأة : نتيجة الاتفاقيات العديدة التي وقعت عليها الجزائر وسعيها منها لترقية مكانة المرأة والحفاظ على حقوقها

قامت بإرساء العديد من القوانين والتشريعات التي تجسدت من خلال الدستور والقوانين المنبثقة عنه، حيث ركزت أهم التعديلات على ترقية المرأة وتمكينها اقتصاديا، تلك التعديلات مست بعض المواد الخاصة بترقية حقوق المرأة من بينها(21):

-المادة 34: تستهدف المؤسسات ضمان كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحويل دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

- المادة 35 حسب تعديل لدستور سنة 2016 والتي تنص على: تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة .

- المادة 36 : تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل ، تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات .

- قانون العمل الذي يمنع التمييز بين الجنسين في العمل .

- قانون الضمان الاجتماعي وخاصة في إطار حماية الأمومة .

- قانون الانتخاب ودعم المشاركة السياسية للمرأة حيث تتضمن مختلف قوانين الانتخابات تمثيلا متساويا وعادلا للمرأة والرجل في المجالس الانتخابية.

3. الانجازات المؤسساتية والاستراتيجيات المتبناة لترقية المرأة في الجزائر: إن الاهتمام الذي توليه الجزائر لقضايا المرأة تجسد في عدة مبادرات منها ما كان تعديل الدستور والقوانين المختلفة ، منها ما تجسد في إرساء آليات ومؤسسات لترقية المرأة والاهتمام بشؤونها وأيضاً تبني استراتيجيات وطنية والسهر على تطبيقها ، من بين أهم تلك المؤسسات الموضوعة والاستراتيجيات المتبناة نذكر (22):

- المجلس الوطني للأسرة والمرأة: أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-421 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق لـ: 220 نوفمبر 2006 وهو مجلس استشاري يتولى إبداء الرأي وضمان التشاور والتقييم في كل الأنشطة والأعمال المتعلقة بالأسرة .

- الجمعيات والمنظمات غير الحكومية .
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في 22 نوفمبر 2004 تهدف إلى تشجيع العاطلين على العمل أو عديمي الدخل على خلق أنشطة خاصة بما فيها أنشطة البيوت .
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2004 .
- تعزيز الخلايا الخاصة بالتنشيط الريفي التي أوكلت لها مهمة الإرشاد الفلاحي الموجه للنساء الريفيات.
- اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي، حيث جاء برنامجها لسنة 2007 ما يلي: إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية ، إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء من خلال وضع إستراتيجية وطنية، تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة، وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللاتي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو الأرياف .
- البرنامج المشترك للمساواة بين النوعين الاجتماعيين وتمكين المرأة في الجزائر .
- د - في مجال التشغيل ودعم المشاركة الاقتصادية للمرأة: في إطار تشجيع التشغيل وخلق مختلف الأنشطة المدرة للريح لاسيما بالنسبة للنساء تم وضع برنامج لدعم التشغيل خاصة انطلاقا من سنة 2004 تتمثل في:
- برنامج الاحتياجات الاجتماعية.
- المؤسسات المصغرة وتتمثل هذه الآلية في مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية مع تخفيض في نسبة الفائدة .
- القروض المصغرة.
- برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات.
- مرصد شغل المرأة .

رابعا: تمكين المرأة الجزائرية آلية لتحقيق التنمية المستدامة: حقائق وتوصيات.

1. حقائق التمكين الاقتصادي بالجزائر :

لقد تمكنت الجزائر من تسجيل تقدم أفضل على مستوى الدخل ، الصحة ، التعليم وسوق العمل بالنسبة للمرأة إذ لم تحقق ذلك من قبيل الصدفة فقد حاولت الدولة معرفة نقاط ضعفها التي تساهم في تراجعها ووحدها لها السبيل الأمثل لتغطيتها ألا وهو محاولة تقليص الفارق بين انجازات الرجل والمرأة في مختلف المجالات، حيث تشير النسب الإحصائية للتعليم للفترة ما بين 2001-2010 ارتفاع نسب الأفراد الملمين بالقراءة البالغين 10 سنوات فأكثر مما يؤشر على انخفاض نسب الأمية في الجزائر وهذا بالنسبة لكلا الجنسين بينما يظهر التفاوت في نسب التعليم بين الجنسين من خلال المستويات التعليمية لهما (23).

وما زالت الجهات المعنية بالنهوض بشؤون المرأة في الجزائر تشجع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني من أجل التخلص من أي نوع من أنواع التمييز بين الجنسين حيث بلغت نسبة السكان النشطين في عام 2011 ما يقارب 10812000 نسمة ، شكلت النساء 1822000 نسمة و 8990 رجال وقد ارتفعت نسبة النساء الناشطات بشكل كبير خاصة خلال الفترة الأخيرة مقارنة بسنوات سابقة، وكان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث اثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال تبين أن قوة العمل المستخدمة حاليا 9735000 نسمة أي ما يعادل 27.2 % حيث احتلت نسبة النساء العاملات 15.1 % من النسبة الإجمالية .

على اعتبار أن المقابلة النسوية تعد السبيل الوحيد للمساهمة في زيادة نسب مشاركة المرأة في سوق العمل كما أنها تعد تحديا بالنسبة للمرأة في الجزائر لا يمكنها الفوز بها دون دعم الأجهزة الحكومية المستحدثة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فوفقا للمعلومات المصرح بها من قبل الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة والتي تعيد بأن المرأة الجزائرية سجلت إلى غاية جويلية 2017 ما يقارب 87,520 امرأة من أرباب العائلات اقل من 60 سنة مستفيدات من المنحة

الجزافية للتضامن من مجمل المستفيدين المقدر عدد ب: 804,323 أي 78% نساء مستفيدات من منحة إدماج حاملي الشهادات ونسبة 49% نساء مستفيدات من الترتيب الخاص بمساعدة الإدماج الاجتماعي مقابل 51% رجال ، كما بلغت نسبة القرض المصغر في السنوات الخمس الماضية ما يقارب 62,52% أي ما يقابل 501,095 قرض ، فخلال سنة 2016 بلغ عدد النساء اللاتي استفدن من قرض مصغر 12415 مقابل 8948 قرض ممنوح للرجال أي 58,11% نساء و 41,89% رجال ، بتاريخ 31 أوت من نفس السنة بلغ عدد النساء المستفيدات من القروض المصغرة 11846 قرض أي بنسبة 73,14% مقابل 4350 قرض للرجال بنسبة 17,91% (24). وفقا للإحصائيات المقدمة من طرف الوزارة نلاحظ زيادة سنوية طفيفة في نسبة النساء المستفيدات من القروض كما يلاحظ أيضا أن تركز الأغلبية من النساء المقاولات في بعض المدن الجزائرية الكبرى على غرار العاصمة وهران وقسنطينة وهذا راجع إلى تركز النشاط الاقتصادي بالجزائر في المدن الشمالية وكذا قرب هذه المدن من الموانئ و الأسواق .

2. التوصيات:

رغم الانجازات المحققة من قبل الحكومة لتمكين المرأة في المجال الاقتصادي إلا أنه هناك جملة من النقائص ، ولذلك نقترح جملة من التوصيات لتعزيز مكانة المرأة الجزائرية في عملية التنمية الاقتصادية :

- اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل للنساء .
- تعزيز وعي المرأة بإنسانيتها وحقوقها لكي لا تعمل كقوة سلبية تجاه التغيير ضد الأدوار التقليدية النمطية من جهة ولتعمل على المطالبة بحقوقها من جهة ثانية.
- منح حصص مالية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية.
- اتخاذ التدابير القانونية والإجراءات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي والاقتصادي .
- اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية قدرات المرأة ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة بالشكل الإيجابي في التنمية الاقتصادية .

- توفير قاعدة المعلومات حول الجوانب المختلفة لتمكين الاقتصادي للمرأة لسد الفجوة في هذا المجال.
- تقديم المزيد من الحوافز للمرأة من أجل المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.
- ضرورة ضمان بيئة مهنية مناسبة للمرأة.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمصغرة التي تديرها النساء من قبل الحكومات.
- وضع برنامج تأهيل موجه لمساندة النساء على تأسيس من شئنهن وكذا مساعدتهن على تسويق منتجاتهن .
- ضرورة إدماج عنصر تنمية المرأة ومقومات تمكينها ضمن أولويات التنمية الوطنية .
- التوعية الفكرية المؤسسية للمفهوم الحقيقي للتمكين ولأهمية عملها ومشاركتها في تنمية الوطن .
- الارتقاء بالخدمات الاجتماعية بما يتوافق مع متطلبات العصر وتبيان أهمية دورها في إزالة عوائق خروج المرأة للعمل .
- تمكين المرأة لتعامل الواعي مع ظاهرة العولمة والتوسع في إنشاء مراكز للتدريب المهني والتقني .

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة إلى دراسة واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق إنساني ورهان تنموي ، إذ تعد تعبئة الطاقة المنتجة للمرأة بوصفها رصيда بشريا وقدرات معطلة لم يتم استثمارها بالشكل المطلوب وإدخال منظور النوع الاجتماعي (الجندر) في جميع الاستراتيجيات الوطنية باعتبار مشاركتها في الحياة الاقتصادية تعد المولد الحقيقي للتنمية، لكونها تمثل أكثر من نصف تعداد المجتمع مما يؤكد ضرورة إشراكها في النمو الاقتصادي إذا أردنا تحقيق تنمية اقتصادية ، لذلك سعت الجزائر لإرساء بعض الاستراتيجيات والتشريعات المهمة لصالح تمكين المرأة إلا أنه برغم الجهود المبذولة والإجراءات القانونية المستحدثة من طرف الحكومة الجزائرية والتي من شأنها أن تفعل إلى حد ما دور المرأة في الحياة الاقتصادية، إلا أنه هناك

صعوبات اجتماعية ، ثقافية وصعوبات الإعداد العلمي و التأهيل المهني، صعوبات إدماج المرأة في عملية الإنتاج وكذا تدني مشاركتها في مواقع المسؤولية وقفت عائقا أمام تمكينها اقتصاديا، وبالتالي التقليل من دورها التنموي .

رغم الانجازات المحققة من قبل الحكومة لتمكين المرأة في المجال الاقتصادي إلا أنه هناك جملة من النقائص ، ولذلك نقترح جملة من التوصيات لتعزيز مكانة المرأة الجزائرية في عملية التنمية الاقتصادية :

- اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل للنساء .
- تعزيز وعي المرأة بإنسانيتها وحقوقها لكي لا تعمل كقوة سلبية تجاه التغيير ضد الأدوار التقليدية النمطية من جهة ولتعمل على المطالبة بحقوقها من جهة ثانية.
- منح حصص مالية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية.
- اتخاذ التدابير القانونية والإجراءات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي والاقتصادي .
- اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية قدرات المرأة ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة بالشكل الايجابي في التنمية الاقتصادية .
- توفير قاعدة المعلومات حول الجوانب المختلفة لتمكين الاقتصادي للمرأة لسد الفجوة في هذا المجال.
- تقديم المزيد من الحوافز للمرأة من أجل المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.
- ضرورة ضمان بيئة مهنية مناسبة للمرأة.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمصغرة التي تديرها النساء من قبل الحكومات.
- وضع برنامج تأهيل موجه لمساندة النساء على تأسيس منشآتهن وكذا مساعدتهن على تسويق منتجاتهن .
- ضرورة إدماج عنصر تنمية المرأة ومقومات تمكينها ضمن أولويات التنمية الوطنية .
- التوعية الفكرية المؤسسية للمفهوم الحقيقي للتمكين ولأهمية عملها ومشاركتها في تنمية الوطن .

الهوامش والمراجع المعتمدة:

- (1)- أبجد، القاموس العربي الصغير، ط1، بيروت، دار الراتب الجامعية، 1997.
- (2) - سوسن مربيي، مرجع سبق ذكره، ص 8 .
- (3)- رحالي حجيلبة، بوخالفه رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، ص 3 .
- (4)- المرجع نفسه، ص 9 .
- (5) - المعهد العربي للتخطيط، قياس التنمية ومؤشراتها، <http://www.arab-api.org> ، (21 مارس 2018) .
- (6) - سوسن مربيي، مرجع سبق ذكره، ص16 .
- (7)- هيئة الأمم المتحدة ، أهداف التنمية المستدامة ، (دس،ن) ، ص 1 .
- (8)- تمام جميل عمر الدراغمة ، فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين ، 2014 ، ص 16 .
- (9)- منيرة سلامي، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 05 ، ديسمبر 2016 ، ص2.
- (10)- تمام جميل عمر الدراغمة ، مرجع سبق ذكره، ص 17 .
- (11)- ايمان عكور ، التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع و الآفاق وزارة العمل الاردنية نمودجا ، قسم التمكين الاقتصادي ، وزارة العمل الأردنية ، ص 10.
- (12)- سمير رضوان ، جان لويس ريفيز ، المرأة و التنمية الاقتصادية في البحر المتوسط ، 2006، ص4 .
- (13) -حول فايضة ، جمعي فاطمة الزهراء ، المعوقات الثقافية لمساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص 4 .

- (14)- ماجد ملحم أبو حمدان ، تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة ، مجلة جامعة دمشق المجلد 30 العدد 2+1 ، 2014 ، ص 321 .
- (15)- المرجع نفسه ، ص 324 .
- (16)- لجنة وضع المرأة، تمكين المرأة اقتصاديا في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية، المؤتمر الرابع المعني بالمرأة، تونس، 2000، ص5.
- (17)- المرجع نفسه ، ص 13 .
- (18)- المرجع نفسه ، ص 12 .
- (19)- ايمان عكور ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .
- (20) - منيرة سلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص 185 .
- (21) - المرجع نفسه ، 186 .
- (22)- المرجع نفسه ، 187 .
- (23)- منيرة سلامي، إيمان ببة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 03 ، 2013، ص 57 .
- (24)- وزارة التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة ، بعض المعطيات الخاصة بانجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة ، أكتوبر 2017، ص 07 .